نصف جرام الى جرام في اليوم على شكل حبوب او شراب

واما الكمون واليانسون والشمر فتستعمل على شكل مسحوق يعطى منهُ من جرام الى ٣ واكثر في اليوم خالياً من السكر او ممزوجاً بهِ وقد استعملت هذه النبات بكثرة مع الوسائط التي ذكرت ايضاً ونجحت بدون ان يحصل منها تعب للرضيع وللمرضع فضلاً عن ان ثمنها زهيد وطعمها لطيف ورائحتها عطرية

المناظرة والمراسلة

قد رأينا بعد الاختبار وجوب فتح هذا الباب ففتحناهُ ترغيباً في المعارف وانهاضاً للهمم وتحبيذاً للاذهان . ولكنَّ العهدة في ما يدرج فيهِ على اصحابهِ فنحن براء منهُ كلهِ . ولا ندرج ما خرج عن موضوع المقتطف ونراعي في الادراج وعدمهِ ما يأتي : (١) المناظر والنظير مشتقّان من اصل واحد فمناظرك نظيرك (٢) انما الغرض من المناظرة التوصل الى الحقائق . فاذا كان كاشف اغلاط غيرهِ عظيماً كان المعترف باغلاطهِ اعظم (٣) خير الكلام ما قلَّ ودلَّ . فالمقالات الوافية مع الايجاز تستختار على المطوَّلة

الخير أم الشر في الحضارة (جواب)

حضرة الدكتورين الفاضلين منشئَي المقتطف الاغر

من المعلوم ان للاجتماعات البشرية ثلاثة احوال حال التوحش وحال البداوة وحال الحضارة او المدنية . ففي الحالة الاولى يعيش الانسان في الهجية والخشونة ويقتات بما اوجدتهُ لهُ الطبيعة من ثمارها ونباتها ويغتذي بالصيد من لحوم حيوانها ويأوي الى الغابات والكهوف والاكواخ الحقيرة التي يتخذها من اصول الاشجار . وفي الحالة الثانية يترقى شأنهُ فيرعى الماشية ويفلح الارض وتكون سكناهُ في هذه الحالة اما في الخيام لكي يسهل عليهِ نقلها جرياً وراء العشب والكلاء لرعي مواشيهِ وهذا هو شأن كل القبائل الرحَّل من العرب وغيرهم واما في القرى والدساكر وهذا حال اهل الزراعة والفلاحة

وفي الحالة الثالثة يخرج الانسان من الحاجي الى الكمالي فيتأنَّق في العيش ويبني البيوت العالية والقصور الشامخة وتنبث فيهِ روح المدنية والحضارة فيتسع العمران . ومعلوم ان الامم المتحضرة مهما بلغت في سبيل المدنية فلا غنى لها عن الفلاحة وتربية الحيوانات الاهلية

وكلاها من ملازمات البداوة وان اختلفتا في الصورة عند الامم البدوية والامم المتحضرة الاّ ان احوال من يعانيها منهم تنطبق تمامًا على ما قالهُ ابن خلدون من ان اهل البدو اقرب الى الخير من اهل الحضر (اي سكان المدن والحواضر) وشاهد ذلك ليس بالقليل خذ مثالاً لذلك اية امة شئت وقارن بين اخلاق فلاحيها ومتحضريها ترَ الامر واضحًا جليًا اذ بينما يكون الفريق الاول سليم الطوية ساذج الفطرة عفيف النفس كريم اليد صدوق اللسان قوي البنية جلدًا على المتاعب ترى الفريق الآخر على الضد من ذلك

وقد عجبت كيف ان حضرة الاديب توفيق افندي عزوز يرى ان ما قالهُ ابن خلدون بهذا الصدد غريب في بابهِ لا يمكن التسليم بهِ مع انهُ مسلم بهِ من كل العلماء والباحثين في اخلاق البشر وليس ثمَّ براهين عقليَّة ولا شواهد نقليَّة تنفيهِ فلا شك انهُ اوّل عبارة ابن خلدون الى غير ما يؤخذ منها بدليل استطرادهِ فيما بعد الى بيان فضل العلم وآداب العلماء وهي حقائق لا تنكر لكنها لا تنافي ما قالهُ ابن خلدون لان المدن والحواضر الكبيرة على ما فيها من كثرة العلوم والمعارف والفنون والمدارس وجماهير العلماء والمتعلمين وسراة الناس وافاضلهم نراها كذلك ان لم نقل باضعاف ذلك محشوة باسباب المفاسد وزمر الغوغاء والجهلاء الذي راقهم زخرف الحضارة وعرض النعيم فانغمسوا في الشرور والرذائل وتعودوا كل طرق المكر والخديعة وارتكاب المنكر وهؤلاء ولا شك هم الذين عناهم ابن خلدون بقولهِ " واهل الحضر . . . الخ "

ولما قرأت مقالة المقتطف الاغر المعنونة بمستقبل الانسان ومصير العمران التي حاول جناب المستفيد ان يجعل بعض عباراتها مناقضة لما قالهُ ابن خلدون وجدت بعد امعان النظر انها لا تنفيهِ البتة لانها من قبيل العلاجات التي طالما بحث ولا يزال يبحث عنها العلماء والفضلاء لدفع شرور الحضارة وتخفيف آلام البشر

وربما استوقفني جنابهُ بقولهِ ان المقصود هل الشرور تزيد بزيادة العمران كما ذهب اليهِ ابن خلدون أم تغلب بزيادتهِ الفضائل كما ذهب اليهِ المقتطف الاغر فاجيب حضرتهُ بانا لو نظرنا الى احوال الامم التي طبَّق ابن خلدون نظرياتهِ واقوالهُ عليها لرأينا الامر كما ذكر من ان فسادها وتلاشيها مسبَّب عن فساد اخلاق متحضريها ومترفيها اما اذا التفتنا الى الامم الحاضرة وما وصلت اليهِ نظاماتها من المنعة والحماية التي تضمن معها سلامة الامم ورفاهيَّة حالهم وما هي عليهِ الآن درجة العلوم والمعارف ومعدات المدنيَّة والكمال من التقدم الباهر ثم ما للعلماء من النفوذ الاكبر والمقام الرفيع بين الشعوب المتمدنة لحكمنا

لاول وهلة بتقاص ظل الشرور وانتشار الفضائل كلما ترقى العرفان واتسع نطاق العمران

مصر م.ي

المعامل في مصر

حضرة منشئي المقتطف الفاضلين

اطلعنا في العدد الثاني من سنة المقتطف الحاضرة على رد تحت هذا العنوان حاول فيه حضرة محررهِ ان يثبت استحالة انشاء معامل القطن في القطر المصري . وكنا نتوقع بعد ان بيّنا في مقالتنا السابقة الضرورة القاضية علينا بالنظر في هذا الامر وتدارك الخطب قبل وقوعهِ ان من يهمهم صالح البلاد يسهبون في بيان الطرق والتسهيلات الموصلة الى هذا الغرض ويطيلون الشرح في المنافع والفوائد التي تنجم عنهُ لا ان يتمسكوا بالصعوبات الوهميَّة . على حين اننا في القرن التاسع عشر الذي يقول بنوهُ ان لفظة " محال " لا وجود لها في قاموسهم وحضرتهُ يعلم ان كلاًّ من اميركا والهند بلاد زراعيَّة وصناعيَّة معًا وانهُ يستطيع ان يفعل ما يستطيع الآخر فعلهُ

وقد عوَّل حضرتهُ في تعضيد قولهِ على غلاء ثمن المنسوجات اذا نسجت من القطن المصري دون خلافهِ . الاَّ اننا قد علمنا بالتحري ان الرطل الواحد من احسن جنس من البفتة المنسوجة من هذا القطن يساوي نحو عشرين غرشًا اي ان القنطار منها يساوي الفي غرش . ومعلوم ان ثمن القنطار من القطن الخام عندنا مئتا غرش فهل يعقل ان نفقات تشغيلهِ تبلغ ١٨٠٠ غرش اي تسعة اضعاف ثمنهِ الاصلي اولم يكن الاقرب الى الصواب ان ثمنهُ ونفقات تشغيلهِ لا تزيد على ثمن المنسوجات الرخيصة التي عندنا الآن

ثم ذكر حضرتهُ "ان معامل اوربا واميركا تزيد كل يوم اختراعًا جديدًا يقلل تعب العمل ونفقتهُ فاذا لم نقتدِ معاملنا بها صارت بضائعها ارخص من بضائعنا " . فاذا اخترع احد المعامل اختراعًا جديدًا ماذا يكون نصيب باقي المعامل هل تنفل ابوابها الى ان يأتي اربابها باختراع آخر . ولم تدلنا التواريخ ان كل الذين حسنوا آلات الغزل والنسج تعلموا العلوم الرياضيَّة والطبيعيَّة والكيماويَّة كما اشترط حضرتهُ في صفات المخترعين في هذا الفن . بل كان منهم النسَّاج والحلاَّق والكاهن وغيرهم . واذا قارنا حالتنا في اي امر من الامور ووجدنا ان احدى الممالك تفوقنا فيهِ لوجب قياسًا على ذلك ان لا نأتي عملاً ما . فهل كان يلزم ان لا تنشأ معامل السكر والصابون والنشاء والبلاط التي ذكرها

و يلوح لي ان قد فات حضرة الكاتب وجود المئات بل الالوف من اصحاب الاموال في انحاء القطر مثل المحلة الكبرى واخميم وغيرها الذين مع بساطة المعدات الميسورة لديهم يصنعون منسوجات رائجة في التجارة وهم يعيشون من ارباحها . فاذا كانت الصناعة بهذه الآلات البسيطة تكسب اصحابها فكم بالحري اذا انشئت معامل مستعدة . على ان هؤلاء العمال لما رأوا ان القطن يزرع في البلاد شعروا بضرورة نسجهِ ولم تمنعهم بساطة الآلات التي عندهم من اتخاذ هذا العمل حرفة لهم وهم يتمنون لو يسعدهم الدهر بمعامل مستعدة تقلل العمل وتتقنهُ

اما قولهُ ان المنسوجات التي تلزم لسكان القطر تقل بكثير عن كمية القطن الذي يزرع في البلاد فهو لا يثني العزائم كما يوهم حضرتهُ اذ ان البلاد الهندية تصدر قسمًا مهمًا من المنسوجات التي تصنعها من قطنها

واذا جاريتا حضرة الكاتب في البحث في امر التفاوت التي تلزم لجلب القطن الاميركاني والهندي ولو لم نكن في حاجة اليهما فنقول ان اميركا والهند اقرب الينا منهما الى اوربا فتكون نفقات جلبهِ الينا اقل مما يتفق في تصديرهِ الى ممالك اوربا

هذا ومن المعلوم ان تعيين كمية القطن الذي يلزم غزلهُ ونسجهُ وعدد الآلات التي تلزم لذلك ومقدار رأس المال كل هذه من التفاصيل التي لم تقصد الدخول فيها بل هي في الحقيقة من اختصاص من يعهد اليهم تقديم المشروعات والمغايسات من اصحاب الاموال والمهندسين وغيرهم طبقًا للقواعد المتبعة في مثل هذه المسائل . فاذا كان من الحكمة الابتداء بانشاء معامل قليلة العدد لنسج جانب من القطن المصري فان القطن الذي يتبقى يرتفع ثمنهُ لقلة وجودهِ وكثرة طلبهِ وفي هذه الحالة تكون البلاد ربحت من مصنوعاتها ومحصولاتها في آن واحد . فاذا كان حضرتهُ اعترف انهُ لا ينتظر انشاء معامل لنسج كل القطن المصري لعلهُ يعترف بامكان نسج جانب منهُ في مبدإ الامر

اما قلة المعامل القديمة فلا نعلم سببهُ الحقيقي ولكن مهما يكن من امرهِ فان اسعار القطن كانت وقتئذٍ مرتفعة الى درجة تجعل بيعهُ ربحًا عظيمًا . اما الآن وقد اخذت اسعارهُ تتناقص سنة عن اخرى وشرعت الممالك الاوربية في زراعة الاراضي باواسط افريقية فلا يبعد ان تستغني اوربا عن شراء الاقطان من جهات اخرى . فما الذي يبغيهِ حضرة المحرر من المعارضات التي ابداها

وان القصد من طرح هذه المسألة للبحث انما هو انهاض الهمم حتى اذا اتفق جملة من

الناس على هذا المشروع مبدئيًا تعين لجنة لفحصه من كل وجوهه وطرحه على من يرغب في الاشتراك فيه . ولا نعدم من ابناء الوطن رجالاً يشعرون بحاجات البلاد فيشمرون عن ساعد الجد والاجتهاد ويفتدون بغيرهم من الامم في جعل بلادهم زراعيةً وصناعيةً معًا فيستفيدون ويفيدون

مصر جبرائيل روفائيل

امكان انشاء المعامل في القطر

حضرة الدكتورين الفاضلين منشئي المقتطف

اطّلعت على النبذة التي أدرجت في المقتطف الاغر بقلم حضرة الاديب جبرائيل افندي روفائيل وعلى الردّ عليها الذي أدرج في الجزء الثاني من هذه السنة ولما كان الموضوع بمكان عظيم من الاهمية امعنت فيه نظري فرأيت ان حضرة الكاتب الثاني لم يُصب كبد الحقيقة فقد قال اولاً انه لو اقتدى التجار بالحكومة المصرية فأنشأوا المعامل للمصنوعات لعاد عملهم عليهم بالخسران كما عاد على الحكومة . وهذا الحكم لا دليل على صحته بل اكثر الادلة على ضدهِ لان الحكومة ليست صانعة ولا تاجرة ولا يسهل عليها ان تنجح في الاعمال كما ينجح افراد الناس . ونجاحها في بعض الاعمال العمومية الواسعة النطاق كالبريد والتلغراف وسكة الحديد لا يقاس عليه في الاعمال الخصوصية الضيقة النطاق . ولو وُجد في البلاد شركات وطنية تدير سكة الحديد والتلغراف لقلنا بوجوب تسليمها لها

ثم خصّص الكاتب الكلام بنسج القطن واستبعد انشاء المعامل لنسجه بناء على ان البلاد لا تستعمل من المنسوجات القطنية في السنة الاّ ما ثمنهُ مليونان من الجنيهات فنضطر ان نصدر اكثر منسوجات قطنها الى الخارج . فنقول نعم وهذا هو الغرض الاهم من انشاء معامل النسج فان القطن المصري الذي ثمنهُ عشرة ملايين جنيه اذا نسج كله صار ثمنهُ منسوجًا اكثر من اربعين مليونًا من الجنيهات فيأخذ اهالي القطر من ذلك ما ثمنهُ مليونان وتصدر البلاد بقيّة المنسوجات الى البلدان المجاورة فتزيد صادرات القطر المصري ٣٨ مليونًا من الجنيهات ولا بدّ من ان تزيد الواردات ايضًا من ثمن الفحم الحجري و بعض الادوات ولكن هذه الزيادة لا توازي زيادة الصادر فيكون الفرق بينهما ربحًا للبلاد تزيد بهِ ثروة اهاليها

اما ما اعترض بهِ من ان المعامل تقتضي آلات وادوات وتقتضي ايضًا ان نجاري معامل اوربا في اقتباس كل اكتشاف جديد فلا نرى وجهًا للاعتراض بهِ لان كل ذلك سهل في هذا الزمان زمان المطابع والتلغرافات . فان معامل استخراج السكر في الوجه القبلي ومعمل تكرير السكر في الحوامدية ومعامل الزيت والصابون في الاسكندرية ومكابس القطن

وبابيرات الحلاجة ورفع الماء وبابورات سكة الحديد وآلات الدراسة الجديدة كل ذلك لا يقلّ اتقانًا عما يماثلهُ في اوربا واميركا . واذا استنبط الاوربيون او الاميركيون استنباطًا جديدًا يبلغ خبرهُ القطر المصري في اسبوعين من الزمان ثم لا يمضي شهر حتّى يؤتى بهِ الى القطر المصري . واذا اخذ اصحاب ذلك الاستنباط براءة بهِ في القطر المصري اتفق معهم اصحاب المعامل على استعمالهِ كما يتفق معهم اصحاب المعامل في اوربا واميركا

اما من جهة القوة فقد اصاب ولكننا لا نرى ان الخسارة من جلب الفحم الحجري توازي الربح من عمل الاعمال عندنا فعمل تكرير السكّر بجلب الفحم من اوربا ومع ذلك يبقى لهُ من الربح ما يكفي اصحابهُ وتدفع منهُ اجور مئات من العملة الذين يعملون فيهِ

ثم انهُ في نيّة الحكومة ان تنشئ خزانًا للماء في الوجه القبلي يرتفع الماء فيهِ ارتفاعًا عظيمًا . فعند استعمال هذا الماء يخدر بقوة عظيمة فيمكن تحويل هذه القوة الى كهربائيّة ونقلها على الاسلاك المعدنيّة الى اسيوط مثلاً او الى ضواحي العاصمة فقد قرأنا في المنتطف الاغر انهُ صار يمكن نقل القوة بالكهربائيّة مسافة مئة ميل او اكثر وقرأنا فيهِ ايضًا ان الاميركيين ساعون الآن في نقل قوة انحدار الماء في شلال نياغرا مسافة عشرين ميلاً فلا يبعد انهُ يتيسر للعلماء بعد بضع سنوات نقل القوة مسافة خمس مئة ميل كما نقلوها مسافة مئة ميل وحينئذٍ يسهل نقل القوة من خزانات اصوان الى كل مكان في القطر المصري وتستغني المعامل عن الفحم الحجري

وما ذكرهُ عن تقديم الاعمال حقيقي ونحن لا نطلب ان نجاري الروسيين في استخراج الحديد ولا الانكليز في عمل الآلات بل ان ننشئ معامل للمصنوعات التي موادها عندنا كالمنسوجات القطنيّة والجبن والنشاء والغراء وما اشبه . وحبذا ما اقترحهُ المقطم منذ مدة وجيزة وهو ان تقلل الحكومة رسوم الجمرك على المواد الاصليّة التي ترد من اوربا وتزيدها على ما يصنع منها تنشيطًا للصناعة الوطنيّة فتقلل الرسم على الجوخ مثلاً وتزيدهُ على الثياب المصنوعة منهُ فيؤول ذلك الى تنشيط صناعة الخياطة . وتقلل الرسم على جلود الاحذية الافرنكيّة وتزيدهُ على الاحذية المصنوعة منها تنشيطًا لصناعة الاحذية عندنا وتقلل الرسم على الحديد وتزيدهُ على الادوات المصنوعة منهُ تنشيطًا لعمل الادوات عندنا وبذلك تنمو الصناعة ويكثر ربحها فيكثر طلّابها

هذا ويا حبذا لو تبارى اصحاب الاقلام في هذا المضمار فان مجال القول فيهِ واسع وفوائدهُ لا تحصى